

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية

للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٧٤٥٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وأربعة وخمسون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٦٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول : الأجور بمبلغ ٢٩٠٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٣١٨٧٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٢٠٤٤٦٤٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٣٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثمائة وسبعة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٨٢٥٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٤٢٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٦٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه لا غير) بالباب الثاني

— إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٣٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثمائة وسبعة وستون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٤٢٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٨٢٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك دون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لمركز تنمية التصميمات الصناعية يكون الصرف في حدود الإيرادات المدرجة والتي يتم تحصيلها طبقاً للقرارات المنظمة لذلك ، ويجوز خلال العام بموافقة وزارة المالية زيادة الإيرادات بما يرد أو يخصص للمركز من موارد وتعديل استخداماته تبعاً لذلك دون ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الرابعة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الخامسة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المنتص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وذلك بعدموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩
بمضمون هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لطبقة القطاع العام للصناعات الهندسية
للسام المسالى ١٩٩٠/٨٩

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	
٣٣٢٦٧٠٠٠	٢٦٠٨٧٠٠٠	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة الإيرادات الجارية ...	٣٣٢٦٧٠٠٠	٢٦٠٨٧٠٠٠	(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - الأجور ... باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة الاستخدامات الجارية ...
٥٠١٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	(ب) إيرادات الرأسمالية : باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة باب ٤ - قروض وتسهيلات إتنائية ...	٥٢٠٠٠	٨٢٥٠٠٠	(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية باب ٤ - التحويلات الرأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية ...
١٠٢١٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١٠٢١٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية ...
٣٣٦٨٨٠٠٠	٢٧٤٥٤٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٣٣٦٨٨٠٠٠	٢٧٤٥٤٠٠٠	إجمالي الاستخدامات ...